



مركز حرمون  
للدراستات المعاصرة  
HARMOON  
Arařtırmalar Merkezi  
For Contemporary Studies

# التمكين الاقتصادي للاجئين السوريين

## ورقة علمية



أبحاث اقتصادية

الكاتب: يحيى السيد عمر



## مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية وثقافية مستقلة، لا تستهدف الربح، وتُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية المجتمعية والفكرية والثقافية والإعلامية، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان. يحرص المركز على عقد لقاءات حوارية ومناقشات فكرية، حول القضية السورية وما يكتنفها من متغيرات سياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، وتمتد هذه اللقاءات والمناقشات، لتشمل التأثيرات الإقليمية والدولية، ومواقف الأطراف السورية المختلفة منها، سلطة ومعارضة، مع الرصد الدائم لأدوار الحلفاء الإقليميين والدوليين للفرقاء السوريين، والتقييم المستمر لتطور تلك الأدوار ودرجة فاعليتها في المشهد السوري.

يسعى المركز لأن يكون ميدانًا لتلاقح الأفكار والحوار والتخطيط للبناء، وساحةً للعمل الجدي المثمر على الصعد كافة، البحثية والسياسية والفكرية والثقافية؛ ويأمل أن يبني علاقة متقدمة بالمجتمع السوري، والعربي عمومًا، تقوم على التأثير الإيجابي فيه والتأثر به في آن معًا.

### قسم الدراسات:

يُقدّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



# التمكين الاقتصادي للاجئين السوريين

ورقة علمية

يحي السيد عمر

باحث دكتوراه / جامعة إسطنبول التجارية

آب/ أغسطس 2020





## المحتويات

3..... الملخص

4..... المقدمة

### 6 المبحث الأول

7..... مفهوم التمكين الاقتصادي وأهميته

7..... مفهوم التمكين

8..... التمكين الاقتصادي

9..... فاعلية التمكين الاقتصادي

10..... منافع التمكين الاقتصادي

11..... اتجاهات التمكين الاقتصادي

### 13 المبحث الثاني

14..... التمكين الاقتصادي للاجئين.. واقع وآفاق وتحديات

14..... اللاجئون السوريون.. واقع وتحديات

15..... الواقع الاقتصادي الحالي للاجئين السوريين

17..... واقع التمكين الاقتصادي للاجئين

18..... آفاق تمكين اللاجئين السوريين

19..... محاور تمكين اللاجئين السوريين

20..... حاضنات الأعمال:

22..... أساسيات برامج التمكين الاقتصادي

23..... آثار فشل برامج التمكين الاقتصادي

### 25 المبحث الثالث

26..... الدراسة الميدانية

27..... الاختبارات الوصفية للعينة المدروسة

28..... اكتشاف العلاقات بين المتغيرات والمحاور

37..... النتائج والتوصيات

38..... التوصيات

40..... المراجع

40..... الدوريات العلمية:

40..... المواقع الإلكترونية:

## الملخص

تنطلق هذه الورقة العلمية من دراسة مفهوم التمكين الاقتصادي للاجئين السوريين في دول اللجوء المختلفة، ودراسة إمكانية تطبيق برامج التمكين الاقتصادي، وتحديد العقبات التي تحول دون دمج اللاجئين في سوق العمل، انطلقت هذه الدراسة في تنفيذ هدفها العام من منطلقين رئيسيين: الأول نظري اعتمد على دراسة مفهوم التمكين الاقتصادي وتحديد أبعاده ومعناه الاصطلاحي والإجرائي، وطرائق تطبيقه مع الاطلاع على بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المضمار، إضافة إلى دراسة واقع اللاجئين الاقتصادي في ظل حياة اللجوء.

أما المنطلق الثاني لهذه الورقة فيتمثل في دراسة ميدانية، اعتمد الباحث لإنجازها على استمارة استقصاء وُزعت على اللاجئين عشوائيًا، إذ وُزعت 450 استمارة وجرى استرجاع 378 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، اعتمد الباحث على التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة إضافة إلى تحليل الارتباط والانحدار وشكل التوزيع البياني للمفردات.

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة وقدمت توصيات عدة، وتتمثل أهم النتائج في عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية، بين عمل اللاجئين السوريين من جهة، ومتغيري العمر والجنس كل على حدة، وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية، بين متغير العمل من جهة ومتغيري المستوى التعليمي والخدمات الإنسانية المقدمة من المنظمات الإغاثية والإنسانية.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، اللاجئين، برامج التمكين، المشروعات الصغيرة، حاضنات الأعمال.

## المقدمة

تعد الأزمة السورية من أسوأ الأزمات الإنسانية التي عاشها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وطالت الآثار السلبية لهذه الأزمة مختلف نواحي الحياة، وخلفت هذه الأزمة دمارًا وخرابًا طال البشر والحجر، بدأ من دمار البنية التحتية والمنظومة الصحية وشبكات مياه الشرب، فضلًا عن عدد القتلى الكبير الذي تجاوز مئات الألوف، ومن المفزعات السلبية لهذه الأزمة نزوح السوريين ولجوؤهم بأعداد كبيرة، إذ تقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد النازحين السوريين داخليًا بما يزيد على 6 مليون نازح، واللاجئين بما يزيد على 5,6 مليون لاجئ موزعين في أغلبهم على دول الجوار، إضافةً إلى وجود أعداد لا بأس بها في أوروبا<sup>(1)</sup>، وفي خلال عشر سنوات من عمر الأزمة السورية، استهدف عدد من المنظمات الإنسانية والإغاثية المحلية والإقليمية والدولية اللاجئين السوريين بجملة واسعة من الخدمات الإنسانية، إلا أن أغلب هذه الخدمات كانت تقوم على تقديم المساعدات المادية والغذائية، ما جعلها محدودة الأثر، إذ تقتصر فاعليتها الزمنية على أيام أو أسابيع قليلة لتُقدّم خدمات جديدة، وهكذا دواليك.

إن المتتبع لمسار الإعانة والإغاثة المقدمة للاجئين السوريين في مختلف دول اللجوء يلاحظ جليًا غياب فلسفة التمكين عن البرامج الموجهة لهؤلاء اللاجئين، الأمر الذي يقودهم إلى استمرار الحاجة، كون الإعانات المقدمة تعالج نتائج المشكلة ولا تتطرق إلى الأسباب، فالنتائج تتمثل في حاجة اللاجئين إلى المساعدة، بينما الأسباب تتمثل في انعدام الدخل نتيجة الهجرة القسرية والإقامة في مخيمات وانعدام الفرصة بوجود عمل، لذلك فالحل الفعلي والحقيقي لأزمة اللاجئين الاقتصادية تتمثل في مساعدتهم على توفير دخول ثابتة وهذا لا يتحقق إلا بالتمكين الاقتصادي، وانطلاقًا من هذا الطرح تسعى هذه الورقة العلمية لدراسة الواقع الاقتصادي للاجئين السوريين في دول اللجوء المختلفة ودراسة تأثير التمكين الاقتصادي في هذا الواقع إضافةً إلى تحديد الأسس والأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق التمكين المنشود.

وانطلاقًا من هذا الطرح تنطلق هذه الورقة العلمية من تساؤل بحثي مفاده «هل يشكل التمكين الاقتصادي حلًا جذريًا للمشكلات الاقتصادية والمعيشية التي يعيشها اللاجئون السوريون، وهل من الممكن تطبيق التمكين على السوريين في ظل حياة اللجوء؟». وللإجابة عن هذا التساؤل تسعى الورقة من خلال مباحثها لتقديم إجابة شاملة وكافية، وذلك باستخدام منهجيات البحث العلمي المتناسبة مع أهداف البحث.

أما بالنسبة إلى أهداف هذا البحث فتتمثل في الوقوف على معنى مفهوم التمكين الاقتصادي عمومًا وآليات تطبيقه والتعرف إلى اتجاهاته ومدارسه، ودراسة الواقع الاقتصادي الحالي للاجئين بحيث يجري الانطلاق من هذا الواقع في أي برامج تمكين مستقبلية، والتعرف إلى معوقات تطبيق برامج التمكين وتحديد طرائق تطبيق برامج التمكين بما يتناسب مع أوضاع اللاجئين الذاتية والموضوعية، وهذه الأهداف الجزئية تتكامل لتصل إلى هدف واحد رئيسي تتمثل في المساهمة في تحسين الواقع الاقتصادي للاجئين من خلال تزويد المنظمات الإنسانية والإغاثية والجهات الحكومية بالنتائج التي ستوصل إليها هذه الورقة.

(1) تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2019م، الموقع الرسمي للمفوضية، 2020م، متاحٌ على الرابط:

<https://cutt.us/04BXU>





تقوم أهمية هذه الورقة على جملة عناصر أبرزها تشكيلها خطوةً مهمةً باتجاه دراسة واقع اللاجئين السوريين الاقتصادي من منظور مختلف، من خلال التركيز على دراسة الأسباب الحقيقية لواقع اللاجئين الاقتصادي المتدهور، إضافةً إلى تشكيلها منطلقًا تطبيقيًا يبين طرائق تطبيق برامج التمكين الاقتصادي، ويمكن الاستناد إلى نتائجها بوصفها خطة عمل للجهات المهتمة بشأن اللاجئين من منظمات إنسانية وإغاثية وجهات حكومية وأمنية، والأهم أنها تشكل مدخلًا مهمًا لإخراج اللاجئين من عباءة تلقي المساعدات وإدخالهم في صلب العملية الإنتاجية للدول المضيفة، ومن ثم تحويلهم من عبء اقتصادي إلى داعمين للتنمية الاقتصادية المحلية.



## المبحث الأول



## مفهوم التمكين الاقتصادي وأهميته

يحظى مفهوم التمكين بانتشار واسع منذ عقود عدة، وينظر له في المستويات المختلفة؛ المدنية والحكومية على أنه مسارٌ إلزامي لتحقيق تنمية حقيقية، إضافةً إلى قدرته العالية على تحقيق تغيير جذري في واقع الفئات الاجتماعية الضعيفة والفئات الاجتماعية الأخرى، وفي ما يأتي سنوضح المفاهيم والتعريفات المرتبطة بالمفهوم العام للتمكين ومفهوم التمكين الاقتصادي.

يعد التمكين بمفهومه العام إحدى ثمار المدرسة السلوكية<sup>(2)</sup> في علم النفس التي ظهرت في عشرينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من الظهور المبكر نسبياً لمفهوم التمكين إلا أن الاتجاه لتطبيقه عملياً بدأ في ثمانينيات القرن الماضي وعُزز في التسعينيات، وعلى الرغم من حداثة عهد مفهوم التمكين، فقد تمكن من تحقيق نجاحات واضحة في عقود عدة، وذلك في مستوى الحكومات والمجتمعات، وحتى في مستوى الجماعات، وتمكن من إحداث نقلة نوعية في واقع الأزمات الاجتماعية الناتجة من أزمات سياسية وعسكرية واجتماعية، فبرزت برامج التمكين للنساء؛ لا سيما لمن يعانين ضغوطات اجتماعية واقتصادية، وبرامج التمكين الموجهة إلى الفئات والشرائح الاجتماعية المتضررة من الصراعات والنزاعات كبرامج التمكين الموجهة للاجئين الفلسطينيين وغيرهم.

### مفهوم التمكين

تتشعب التعريفات المتعلقة بمفهوم التمكين تبعاً لتشعب المجالات التي دخلها، فمنهم من عرفه انطلاقاً من وجهة نظر إدارية، وآخرون من وجهة نظر اجتماعية، أو سياسية و اقتصادية، وبغض النظر عن هذا التشعب، فإن التعريفات كلها تدور حول نقطة محورية تتمثل في أن التمكين يشير -بشكل أو بآخر- إلى دعم الممكن لهم اجتماعياً واقتصادياً، وقبل الدخول في التعريفات الإجرائية لمفهوم التمكين، لا بد من المرور على مفهومه اللغوي، إذ إن توضيح دلالاته اللغوية سيقود حكماً إلى فهم أعمق وأدق لمعناه الاصطلاحي.

يعد مصطلح التمكين أحد الترجمات الشائعة للمصطلح الإنكليزي «Empowerment»، والتمكين في اللغة مشتق من المصدر مكن، ويشير إلى السعي للممكن من النجاح<sup>(3)</sup>، ووفقاً للقاموس الإنكليزي «Webster» فإن الفعل «Empower» يشير إلى إعطاء القوة القانونية أو السلطة الرسمية، أما اللاحقة

(2) . المدرسة السلوكية: إحدى نظريات تفسير السلوك الإنساني التي ظهرت في عشرينيات القرن الماضي، وتعد على نقيض من مدرسة علم النفس العقلي، وتقوم هذه المدرسة على افتراض أنه بالإمكان دراسة السلوك الإنساني ومعرفة دوافعه واتجاهاته من دون الحاجة إلى معرفة الحالة الذهنية الداخلية للفرد، ومن أهم سلبيات هذه المدرسة عدم قدرتها على اختبار صحة افتراضاتها من خلال التجربة، للمزيد: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح على الرابط: <https://cutt.us/O2k2K>

(3) . معنى تمكين، معجم المعاني الجامع، متاح على الرابط: <https://cutt.us/LTZ5n>

«Ment» فهي تعزيزٌ لمفهوم القوة<sup>(4)</sup>، ويمثل الفعل «Power» الدلالة الحقيقية لمعنى هذا المصطلح الذي يقصد به القوة.

واستنادًا إلى المعاني اللغوية السالفة الذكر، يمكن القول بأن التمكين يشير إلى منح المُمكن المُمكنين الصلاحيات والسلطات والأدوات الكافية واللازمة لإحداث التغيير الحقيقي في واقعهم وفي واقع مجتمعاتهم المحلية، أما في ما يتعلق بالمعنى الاصطلاحي والإجرائي لمفهوم التمكين فيمكن ملاحظة وجود تعريفات عدة تتقاطع في نقاط معينة وتختلف بأخرى، ومرد هذا الاختلاف إلى تعدد الأبعاد التي يتناولها ويركز عليها كل تعريف، فقد عرفه بعضهم بأنه عملية اجتماعية واقتصادية مركبة تعنى بتوليد الخبرات والإمكانات المادية والفنية وإيجادها إلى جانب خلق تصورات ذاتية تنطوي على الثقة والشجاعة واتخاذ القرار والرأي الصائب<sup>(5)</sup>، وعرف أيضًا بأنه عملية اجتماعية وإدارية واقتصادية تهدف إلى تدعيم اعتقادات الفرد بقدراته الذاتية، ويجري بموجبها منح السلطة والحرية والثقة وصلاحيات اتخاذ القرارات للأفراد الممكن لهم التي تساعدهم على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة واستخدام القدرات الذاتية لإحداث التغيير في المستوى الفردي الذاتي وفي مستوى المجتمع المحلي<sup>(6)</sup>.

ومن التعريفات السابقة، يمكن الخروج بتعريف جامع للتمكين، فهو مفهوم اجتماعي اقتصادي إداري متعدد الأبعاد، يهدف إلى زيادة فاعلية البرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال إتاحة الفرصة أمام الشرائح الاجتماعية المختلفة للمساهمة في إحداث التغيير الذاتي والمجتمعي وأن تكون ذات أثر ملموس في بيئتها المحلية، بما يضمن تحقيق مستوى عالٍ من النفع الاقتصادي والاجتماعي، وذلك كله من خلال تزويد الفرد بالأدوات والوسائل التي تمكنه من التحكم في مساره حياته وتحوله من التلقي والاستهلاك إلى التأثير والإنتاج.

## التمكين الاقتصادي

يعد التمكين بمنظوره العام مفهومًا متعدد الأبعاد، فهو يشتمل على أبعاد متباينة ومتكاملة بدءًا من التمكين الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي، ويعد التمكين الاقتصادي أبرز هذه الأبعاد وأهمها، لا سيما أنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحياة الأفراد، إضافةً إلى أن التمكين الاقتصادي يعد مدخلًا مهمًا لأبعاد التمكين الأخرى، فمن غير المجدي العمل على تمكين الأفراد اجتماعيًا أو سياسيًا، في ظل تراجع المؤشرات الاقتصادية التي تصف واقعهم المعيشي.

ويُنظر أحيانًا لبرامج التمكين الاقتصادي على أنها عمليةٌ تهدف إلى إيجاد فرص عمل للمستهدفين

(4) . معنى مصطلح Empowerment، قاموس Merriam – Webster، متاح على الرابط: <https://cutt.us/UZYuu>

(5) . رزيح، فهيمة كريم. «تمكين الشباب الفرص والتحديات». جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2018م، ص 11، متاح على الرابط: <https://cutt.us/iixpA>

(6) . البريدي، عبد الله بن عبد الرحمن & نورة بنت محمد الرشيد. «مستويات ومعوقات التمكين». دورية الإدارة العامة، المجلد الثاني والخمسون، العدد الثاني، مارس 2012م، ص 167، متاح على الرابط: <https://cutt.us/wWD6m>

ببرامج التمكين، ووجهة النظر هذه تنطوي على مغالطات واضحة، فالعمل حق من حقوق الإنسان ولا يجب أن يكون محل مناقشة أو تساؤل، فالحال الطبيعي للإنسان أن يكون متمتعاً بحق العمل، والتمكين الاقتصادي يهدف في جوهره إلى إيجاد تغييرات فعلية وجذرية في الآليات التي تقوم عليها البيئة الاقتصادية المحلية بحيث تضمن للمستهدفين ببرامج التمكين القدرة على إظهار أثرهم الاقتصادي والتنموي؛ وبذلك يكون للتمكين الاقتصادي أثراً متكاملان، الأول على واقع الأفراد المستهدفين ببرامج التمكين من خلال تحسين واقعهم الاقتصادي، والثاني على بيئة الأفراد المحلية، من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن تخفيف العبء الاقتصادي الذي تتحمله الحكومات والمنظمات المدنية والإنسانية في سبيل دعم الأفراد اقتصادياً.

يمثل التمكين الاقتصادي خطوةً فاعلةً باتجاه الدمج الاقتصادي للمستهدفين، وذلك من خلال إدخالهم وفق آليات مدروسة في الدورة الاقتصادية للمجتمع المحلي، وهذا الهدف ينطبق على الشرائح الاجتماعية المختلفة بما فيها اللاجئين، وبخاصة أولئك الذين تطول مدة لجوئهم، الأمر الذي يجعل منهم عقبةً اقتصاديةً في وجه الدول المضيفة لهم، إلا أنه من خلال برامج التمكين يمكن تحويلهم من عقبة اقتصادية إلى مورد بشري يساعد في زيادة معدل النمو الاقتصادي المحلي، فضلاً عن توفير الاستقرار الاقتصادي للأسر المستهدفة.

## فاعلية التمكين الاقتصادي

تتميز برامج التمكين الاقتصادي من غيرها من البرامج الاقتصادية التقليدية في أن الأولى تعالج جذور المشكلة بينما الثانية تعالج الأعراض، فبرامج التمكين الاقتصادي لا تؤمن بفاعلية تقديم المساعدات المادية والعينية، وهي ترى أن أثر هذه المساعدات يزول بانتهاء المساعدات لتعود المشكلة من جديد، بينما إدخال الأفراد في العملية الإنتاجية من شأنه معالجة أسباب المشكلة ومن ثم انتفاؤها وتحول المستفيدين من مستهلكين دائمين إلى منتجين حقيقيين.

تتمتع برامج التمكين الاقتصادي بمرونة عالية مما يزيد من فاعليتها ويوسع من نطاق تأثيرها، فمن الممكن أن تكون هذه البرامج من جهات حكومية أو منظمات مدنية وإنسانية ومؤسسات اجتماعية، ويمكن أن توجه إلى المجتمع بالكامل أو لشرائح بعينها، كبرامج التمكين الاقتصادي الموجهة للمرأة أو للمنكوبين من جراء كوارث طبيعية أو للاجئين من جراء الصراعات العسكرية؛ وهنا لا يمكن الادعاء بأن برامج التمكين كلها يمكن أن تحقق الدرجة ذاتها من النجاح، بل بعضها قد ينتهي بفشل تام، فالعبرة في النجاح أو الفشل تبدأ من دراسة البيئة المستهدفة وتحديد خصائصها الديموغرافية والنفسية والاقتصادية ودراسة البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، بحيث تكون برامج التمكين المتبناة متناسبةً ومتناغمةً مع هذه المتغيرات، وبناءً عليه لا يمكن استنساخ برامج التمكين من مجتمعات محددة وتطبيقها على مجتمعات أو شرائح أخرى، فلكل بيئة برامجها الخاصة.

تدلنا التجارب السابقة في ميدان التمكين الاقتصادي على القدرة العالية لهذه البرامج في إحداث الأثر المنشود، سواءً كانت البرامج حكوميةً أم مدنيةً، عامةً أم مخصصةً، فالتجربة الكورية الجنوبية تمثل إحدى

أنجح برامج التمكين الاقتصادي الحكومية، حيث عانت كوريا النتائج الكارثية للحرب الكورية ( 1953 - 1953م) فعانت اقتصادًا مدمرًا وشعبًا جائعًا، وكانت تعد من أفقر دول العالم بدخل سنوي للفرد لا يتعدى 80 دولارًا أميركيًا إضافةً إلى دمار البنية التحتية<sup>(7)</sup>، إلا أنه بعد تطبيق الحكومة الكورية الجنوبية سلسلةً من برامج التمكين الاقتصادي تمكنت من تغيير هذا الواقع تغييرًا يثير الدهشة، فحاليًا تنتمي كوريا الجنوبية إلى الدول التي يزيد ناتجها القومي الإجمالي على 1,000 مليار دولار أميركي وليكون ترتيبها 11 عالميًا من حيث القوة الاقتصادية<sup>(8)</sup>.

هذا في مستوى البرامج الحكومية ذات التوجه العام، أما بالنسبة إلى البرامج الموجهة إلى شرائح اجتماعية بعينها فهي الأخرى قد حققت نجاحات واضحةً في تجارب عدة، كبرامج التمكين الموجهة إلى النساء في عدد من دول العالم، كبرامج تمكين المرأة في باكستان، حيث أُسس برنامج موجه لتمكين المرأة باسم وحدة تنمية مشروعات المرأة، وعند البدء بالبرنامج لم تكن ملكية النساء في باكستان للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تتجاوز 3% ولكنها ارتفعت بعد 3 سنوات إلى 6% ولاحقًا إلى 17%<sup>(9)</sup>؛ وفي ما يخص اللاجئين حققت برامج التمكين الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين نقلةً نوعيةً في واقعهم الاقتصادي وساهمت في إدخالهم في عجلة الإنتاج داخل مجتمعاتهم المحلية، وبموجب برامج التمكين الموجهة إلى اللاجئين الفلسطينيين داخل لبنان يجري في كل عام تدشين 1,000 مشروع للاجئين الفلسطينيين، وتصل نسبة اللاجئين الحاصلين على قروض بموجب برامج التمكين إلى 45% من عدد اللاجئين في لبنان<sup>(10)</sup>.

## منافع التمكين الاقتصادي

ترتبط برامج التمكين الاقتصادي بجملة من المنافع في مستويات عدة، ومما يميز منافع التمكين الاقتصادي أنها ذات أثر طويل تستمر حتى بعد انتهاء البرامج بعكس المساعدات التقليدية التي تنتهي فاعليتها بتوقف المساعدات، وفي ما يأتي نستعرض أهم المستويات التي تظهر فيها منافع التمكين الاقتصادي.

- **جانب المستفيدين:** تتميز برامج التمكين الاقتصادي بأنها ذات تأثير مستدام على الأفراد المستفيدين، فهي تحولهم من عبء على العملية الإنتاجية إلى فاعلين فيها، ولعل أبرز المنافع التي تتركها هذه البرامج للمستفيدين تتمثل في النقاط الآتية:
  - تقليل حدة البطالة في المجتمع أو الشرائح المستهدفة إلى حدودها الدنيا، ومن خلال قدرة برامج التمكين الاقتصادي على خلق فرص عمل ومشروعات قادرة على

(7) . «تاريخ كوريا». موقع كوريا نت الحكومي، متاح على الرابط: <https://cutt.us/3xiRz>

(8) . «التجربة التنموية الكورية وخفايا قصة نجاح». مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 12 أيلول/ سبتمبر 2017م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/8gHGn>

(9) . منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، السياسات الداعمة لزيادة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال، 2017م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/br2sf>

(10) . صندوق الاستثمار الفلسطيني يوسع من برنامج التمكين الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، موقع الاقتصادي، 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2017م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/u3vkV>

- استيعاب القادرين على العمل إضافةً إلى تناسبها مع قدرات المستفيدين وخبراتهم.
- زيادة مستوى الدخل بين المستفيدين، ورفع مستوى معيشتهم.
- تغيير ثقافة العمل التقليدية المعتمدة على التوظيف في الدوائر الحكومية.

هذا على صعيد المستفيدين عمومًا، وبالنسبة إلى الحالات الخاصة كاللاجئين فإن برامج التمكين تعمل على تغيير ثقافة الاعتماد على الإعانات المباشرة المادية والعينية والانتقال إلى الكسب والإعالة الذاتية.

- جانب الاقتصاد الكلي العام: لا تقتصر منافع برامج التمكين على المستفيدين فهي تطال مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ تعمل على رفد معدلات النمو الاقتصادي المحلي بدفع جديد، إضافةً إلى تنوع الاقتصاد المحلي لناحية إدخال مشروعات وخطوط إنتاج جديدة، وتساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة سرعة دوران رأس المال العام، وكون هذه البرامج تترك تأثيرها في مؤشرات الاقتصاد الكلي فهي ستطال أفراد المجتمع بصورة غير مباشرة، بمعنى أن تأثير برامج التمكين الاقتصادي يطال المستفيدين مباشرة وبقيّة أفراد المجتمع بصورة غير مباشرة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن أثر برامج التمكين الاقتصادي ليس آنيًا، فهو بحاجة إلى بعض الوقت ليبدأ بالظهور، وأول ما يظهر على المستفيدين، ولاحقًا ينتقل التأثير إلى الشرائح الأخرى وينعكس أخيرًا على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبذلك يمكن القول بأن هذه البرامج تشكل استثمارًا حقيقيًا في الموارد المادية والبشرية في آن معًا، فالاستثمار البشري يتمثل في تحويل الأفراد المستفيدين من البرامج من مستهلكين إلى منتجين، والاستثمار المادي يتمثل في تحويل المساعدات العينية من مدخل للاستهلاك إلى عناصر إنتاج.

## اتجاهات التمكين الاقتصادي

تختلف الاتجاهات المتبعة في التمكين الاقتصادي لا سيما في تمكين الفئات والشرائح الضعيفة باختلاف المدارس الاجتماعية المهتمة بقضية التمكين بمفهومه العام، وعلى الرغم من تعدد هذه الاتجاهات فإنه من الصعوبة بمكان الادعاء بأنه بالإمكان تطبيق إحدى هذه المدارس بمعزل عن المدارس الأخرى، فغالبًا ما يجري تطبيق مزيج من هذه المدارس، ويمكن القول بأنه بقدر ما يكون هذا المزيج متجانسًا يمكن الوصول إلى تطبيق أكثر فاعليةً وأعمق تأثيرًا وأعلى مردوديةً اقتصاديةً واجتماعيةً، وفي ما يأتي نبين أهم هذه المدارس.

- المدرسة المثالية: تنطلق هذه المدرسة من مبدأ عدم القدرة على فصل القضايا الاقتصادية للشرائح المستهدفة بالتمكين الاقتصادي عن قضايا المجتمع العام أو عن القضايا الاجتماعية للشرائح ذاتها، بمعنى أن التمكين الاقتصادي للاجئين وغيرهم من الشرائح لن يكتب له النجاح ما لم يقترن بمعالجة للمشكلات الاجتماعية التي تعانها هذه الشرائح، وفقًا لهذه المدرسة فإن

- الضغوط الاجتماعية ستقف عقبةً حقيقيةً أمام برامج التمكين الاقتصادي.
- المدرسة النفعية: ترى هذه المدرسة أن قضايا التمكين الاقتصادي يمكن فصلها فصلًا تامًا عن باقي القضايا، بمعنى أنه بالإمكان مباشرة تطبيق برامج التمكين الاقتصادي بغض النظر عن الواقع الاجتماعي للشرائح المستهدفة، وبغض النظر عن المؤشرات الاجتماعية العامة كمستوى الفساد والشفافية وغيرها من المؤشرات، وتصطدم هذه المدرسة بعقبات عدة عند الانتقال من الجانب النظري إلى التطبيقي، فالتمكين الاقتصادي للاجئين لا يمكن أن يكون بالفاعلية المطلوبة في ظل تشتت اجتماعي وتردي الواقع الصحي.
- المدرسة النخبوية: وتنطلق هذه المدرسة من فكرة أن برامج التمكين لا يمكن أن توجه إلى الجميع، فهي يجب أن تنحصر بالمجتمعات والشرائح المهيئة للتفاعل معها، وترى أن الشرائح البالغة الضعف كاللاجئين والنساء والمجتمعات الفقيرة فقرًا مدقعًا لا يمكن تمكينها اقتصاديًا قبل تأهيلها تأهيلًا مبدئيًا، وقد يتطرف بعض أنصار هذه المدرسة لدرجة الادعاء بأن التمكين الاقتصادي لا يمكن أن ينجح أبدًا في حال وُجه للشرائح الضعيفة، ومما لا شك فيه أن هذا الطرح يجافي الحقيقة، وغالبًا ما يخلط أنصار هذه المدرسة بين التمكين والتعيين ولذلك نرى هذه الآراء المتطرفة، فيقيسون التمكين الاقتصادي بمؤشرات كمية مع إغفال تام للمؤشرات النوعية.

بعد استعراض أهم مدارس التمكين الاقتصادي يمكن الجزم بعدم فاعلية الاعتماد على مدرسة منفردة لتطبيق برامج التمكين، فلكل منها إيجابياته وسلبياته، فالأفضل الاستناد إلى مزيج من هذه المدارس وإضافة محاور جديدة ليست بالضرورة مذكورة في هذه المدارس، ولا بد من التأكيد أنه بقدر ما تكون برامج التمكين الاقتصادي متوافقةً ومنسجمةً مع المتغيرات الموضوعية والذاتية للشرائح المستهدفة تزداد فاعلية التطبيق وينعكس مباشرة على عمق التأثير وشموله وديمومته.



## المبحث الثاني





## التمكين الاقتصادي للاجئين.. واقع و آفاق وتحديات

أفرزت الأزمة السورية خلال عشر سنوات أنماطاً مختلفةً من المآسي، على مختلف الصعد، أمنياً وسياسياً وإنسانياً واقتصادياً واجتماعياً، ولعل اللجوء الجماعي يمثل أحد أبرز وجوه هذه الأزمة، فخلال عمر هذه الأزمة لجأ أكثر من ربع سكان سورية إلى الخارج، تركز معظمهم في دول الجوار إضافةً إلى وصول موجات من الهجرة إلى البلدان البعيدة كدول أوروبا وغيرها، وعاش أغلب اللاجئين في دول اللجوء المختلفة في أوضاع اقتصادية سيئة، فضلاً عن انعكاس هذه الأوضاع الاقتصادية على وجوه الحياة الأخرى.

### اللاجئون السوريون.. واقع وتحديات

يعد استمرار لجوء السوريين أحد أهم الأسباب وراء مجمل أزماتهم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لا سيما أن أفق اللجوء لا يبدو أنه في طريقه إلى الانتهاء، وفي ما يخص توزع السوريين على دول اللجوء فإن تركيا تحتضن العدد الأكبر منهم، فيقدر عددهم في تركيا بـ 3,500,000 مليون لاجئ وفي لبنان 1,700,000 لاجئ وفي الأردن نحو 1,400,000 لاجئ وفي العراق ما يقارب 250,000 لاجئ<sup>(11)</sup>؛ قد تختلف أوضاع اللاجئين بين بلد وآخر إلا أنهم يشتركون في معاناتهم، وهذا ما وثقه عدد من الإحصائيات والتقارير الأممية، فوفق منظمة الأمم المتحدة فإن 11 مليون سوري في حاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، و42% من اللاجئين يعيشون في مخيمات جماعية تفتقد إلى مقومات الحياة الضرورية<sup>(12)</sup>، فضلاً عن حجم الضغوط الاجتماعية التي يتعرض لها اللاجئون في مختلف دول اللجوء، وبشكل عام يمكن القول بأن هناك تداخلاً بين الضغوط التي يتعرض لها اللاجئون السوريون ولعل الضغوط الاقتصادية تلقي بظلالها على باقي نواحي الحياة، فإذا نظرنا إلى قضية اللاجئين بنظرة موضوعية محاولين تحديد السبب والنتيجة يمكن القول بأن الواقع الاقتصادي المتردي هو المتغير المستقل والواقع العام للاجئين هو المتغير التابع، فالوضع الاقتصادي هو الحاكم الفعلي وله القول الرئيس في رسم معالم حياتهم، لذلك وقبل الحديث عن أي مشروعات أو برامج اقتصادية موجهة إلى اللاجئين يجب الوقوف على حقيقة الواقع الاقتصادي لهم، وبناءً على هذا الواقع يمكن بناء برامج اقتصادية فاعلة، وبناءً على هذا الطرح سنوضح في ما يأتي الواقع الاقتصادي للاجئين مدعماً بالحقائق والأرقام.

(11). التمكين الاقتصادي للاجئين، الموقع الرسمي لمؤتمر سوريا الدولي للإغاثة والتنمية، تاريخ الزيارة 8 تموز/ يوليو 2020م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/bYyq1>.

(12). ضرورة تلبية الاحتياجات الإنسانية في سوريا ودعم اللاجئين في المنطقة، أخبار الأمم المتحدة، 7 آذار/ مارس 2020م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/MBVa4>.

## الواقع الاقتصادي الحالي للاجئين السوريين

يرتبط اللجوء عمومًا بضيق اجتماعي واقتصادي، فمن الطبيعي أن يعاني اللاجئون في أي مكان أزمات اقتصادية، وهذا حال اللاجئين السوريين، ومما زاد في أزماتهم الاقتصادية أن أغلب بلدان اللجوء تعاني أزمات اقتصادية داخلية، الأمر الذي انعكس سلبيًا على أوضاع اللاجئين، ثم إن أعداد اللاجئين الكبيرة التي تجاوزت الملايين جعلت من قضية دعمهم اقتصاديا أمرًا بالغ الصعوبة سواء بالنسبة إلى الحكومات المحلية أم بالنسبة إلى المنظمات الأممية، وعلى الرغم من التشابه النسبي في الأوضاع الاقتصادية للاجئين في مختلف دول اللجوء فإن لكل دولة خصوصيةً تميز لاجئها، ولذلك يمكن القول بأن أوضاع اللاجئين تختلف من دولة لأخرى وذلك تبعًا لعوامل عدة وهي: عدد اللاجئين في كل دولة، الوضع الاقتصادي الداخلي والذاتي للدولة المضيفة، نسبة عدد اللاجئين إلى عدد سكان الدولة، وموقف حكومة الدولة المضيفة من الأزمة السورية، وسياستها تجاه اللاجئين بشكل عام، إضافةً إلى حجم الإعانات التي تتلقاها الحكومة لدعم اللاجئين.

وعموماً تعاني دول اللجوء أغلبها من أوضاع اقتصادية غير مستقرة، انعكس هذا الأمر على اللاجئين، فلبنان الذي يستضيف أكثر من 1,700,000 لاجئ يعاني أزمات اقتصادية عميقة شكل اللجوء تفاقماً لهذه الأزمة، والحال في الأردن والعراق ليس بأفضل من لبنان، ولعل تركيا تتمتع باقتصاد أكثر استقراراً من باقي الدول، إلا أنها هي الأخرى لديها أزماتها الاقتصادية، والأزمة السورية أرخت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في دول الجوار، لا سيما أن موقع سورية الإستراتيجي كان يمثل ملتقى اقتصادياً وتجاريًا ومعبرًا مهمًا، ما أثر سلبيًا في اقتصادات الدول المجاورة ومن ثم انعكس هذا الأمر على أوضاع اللاجئين.

وفي ما يأتي أبرز العقبات الاقتصادية التي يواجهها اللاجئون السوريون في دول اللجوء التي تقف حائلًا أمام استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي، وتشكل تهديدًا حقيقيًا لتماماتهم الاجتماعي والأسري.

- معدلات البطالة المرتفعة: يعاني اللاجئون في مختلف دول اللجوء معدلات بطالة عالية نسبيًا، وتختلف هذه المعدلات من دولة إلى أخرى ففي تركيا تبلغ نسبة البطالة %11<sup>(13)</sup> بينما في الأردن تصل إلى %23<sup>(14)</sup> وفي لبنان %36، وتضاعفت نسبة البطالة أضعافًا عدة عام 2020م نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي في عقب انتشار فيروس كورونا، إذ بلغت نسبة البطالة بين اللاجئين %89<sup>(15)</sup>.
- تدني الدخل: إضافةً إلى ارتفاع نسبة البطالة فإن الدخل التي يحصل عليها العاملون السوريون متدنيةٌ وبفارق واضح عن تلك السائدة في دول اللجوء، فمتوسط دخل اللاجئين السوريين العاملين في دول اللجوء يبلغ حوالي 200 دولار أميركي، مقابل ساعات عمل

(13) . ارتفاع البطالة بين اللاجئين في تركيا إلى 89% بسبب كورونا، شبكة رؤية الإخبارية، 24 أيار/ مايو 2020م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/PSaWF>

(14) . اللاجئون السوريون وسوق العمل الأردني، أخبار الأمم المتحدة، 18 أيار/ مايو 2015م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/GF0Ir>

(15) . ارتفاع البطالة بين اللاجئين في تركيا إلى 89% بسبب كورونا، شبكة رؤية الإخبارية، 24 أيار/ مايو 2020م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/PSaWF>

طويلة، وأدى تراجع النشاط الاقتصادي في عقب انتشار فيروس كورونا إلى تدن إضافي في مستوى الدخل السائدة، وفق تقديرات برنامج الغذاء العالمي فإن 52% من اللاجئين السوريين خسروا وظائفهم عام 2020م كما أن 66% منهم تدنت مدخولاتهم إلى النصف نتيجة الانكماش الاقتصادي<sup>(16)</sup>، فأغلب الدخل التي يحصل عليها السوريون لا تكفي لمستلزمات الحياة.

- الاستغلال الاقتصادي: نتيجة الفقر والفاقة يقبل اللاجئون السوريون بالعمل في أعمال ومهن قد لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية ولا خبراتهم العملية، فقد يستغل أرباب العمل أحياناً فاقة اللاجئين لتشغيلهم بأجور متدنية وساعات عمل طويلة قد تصل أحياناً إلى 12 ساعة يومياً وفي مهن شاقة<sup>(17)</sup>، ويزداد طلب أرباب العمل على اليد العاملة السورية كونهم يعملون بأجور أقل من مواطني دول اللجوء، وهذا ما قاد إلى أزمة اجتماعية أثرت سلباً في استقرار السوريين كون بعض السكان رأى في اللاجئين منافسين لهم على فرص العمل إضافة إلى اتهامهم بتخفيض مستوى الأجور السائد.
- شروط العمل: قسمٌ كبيرٌ من اللاجئين السوريين لا يملكون أوراقاً ثبوتيةً ولا شهادات إذ لجأ أغلبهم في أوضاع قاسية يصعب معها الاهتمام بمثل هذه القضايا، ومن ثم بات الحصول على تصاريح عمل رسمية أمراً بالغ الصعوبة نتيجة غياب الأوراق الثبوتية، ما دفع اللاجئين إلى العمل من دون تأمين صحي أو غيره من التأمينات الاجتماعية، ودفع أغلبهم إلى العمل بعيداً عن المدن الصناعية وتفضيل العمل ضمن مسارات اقتصاد الظل، وهذا ما يفقد اللاجئين عدداً من حقوقهم ويجعلهم لقمةً سائغةً أمام الطامعين من أرباب العمل، لا سيما في ظل غياب نقابات تحمي العمال، ثم إن عقبة اللغة تشكل حائلاً أمام عمل اللاجئين، ففي تركيا وغيرها من الدول الأجنبية قد تدفع قضية اختلاف اللغة اللاجئين إلى العمل في قطاعات غير ملائمة لهم كونها تدار من قبل سوريين أو عرب وذلك في محاولة لتجاوز عقبة اللغة الأجنبية.

تعد النقاط السابقة أبرز العقبات الاقتصادية التي تواجه اللاجئين السوريين، ولكنها ليست الوحيدة، فهناك عقبات أخرى قد لا تكون بالأهمية ذاتها أو قد تكون مختصةً ببيئة لجوء محددة من دون أخرى، كالعمل الموسمي على سبيل المثال، أو العمل عن طريق شركات وساطة تأخذ عمولةً أو نسبةً من الأجر ما يزيد من تدني الأجور، إضافةً إلى ارتفاع عدد الأفراد الذين يعيّلهم كل عامل وغيرها من العقبات.

(16). أزمة البطالة في مخيمات اللاجئين السوريين، جريدة الأنباء، 22 تموز/ يوليو 2020م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/0oq77>

(17). مكية، أسامة. استغلال اللاجئين السوريين في دول الجوار: أجور منخفضة وشروط عمل تعجيزية، موقع الحل، 21 أيلول/ سبتمبر 2016م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/aFJso>

## واقع التمكين الاقتصادي للاجئين

شهد الواقع الاقتصادي للاجئين السوريين خلال سنوات اللجوء السابقة طيفاً واسعاً من التدخلات الإيجابية سواء من الحكومات المضيفة للاجئين أم من المنظمات الأممية المختلفة أم من خلال المنظمات الإنسانية والإغاثية المحلية والإقليمية والعالمية، وبالنظر إلى واقع اللاجئين الاقتصادي حالياً الذي بيناه سابقاً نجد هذا الواقع متردياً، وهذا يقودنا إلى استنتاج أولي مفاده أن فاعلية التدخل الاقتصادي كانت منخفضة.

فالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتلقى تمويلًا سنويًا يقارب 1,5 مليار دولار أميركي لدعم اللاجئين السوريين<sup>(18)</sup>، فضلاً عن التمويل الذي تتلقاه المنظمات الإغاثية والإنسانية المحلية والإقليمية لدعم اللاجئين، وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة لحجم التمويل والإنفاق الذي تقوم به المنظمات الإغاثية والإنسانية في دعمها للاجئين السوريين إلا أن حجم هذا التمويل يقدر بـ 500 مليون دولار سنويًا<sup>(19)</sup>، فالتمويل السنوي الأممي والمحلي الموجه لدعم اللاجئين السوريين يقارب ملياري دولار أميركي، وبحساب بسيط يمكن القول إنه خلال سنوات اللجوء العشر أنفق على اللاجئين السوريين 20 مليار دولار أميركي عدا الإنفاق الحكومي الذي تقوم به حكومات الدول المستضيفة للاجئين، إن هذا المبلغ الضخم المنفق على اللاجئين يفترض به أن يقترن مع تحسن نسبي في أوضاعهم إلا أن الواقع يخبرنا بعكس هذا الأمر، فما الخلل الحاصل حتى نجد اقتران الإنفاق الكبير بتراجع مستمر في أوضاع اللاجئين الاقتصادية؟

إن السبب الرئيس لتراجع فاعلية الدعم المالي في تحسين واقع اللاجئين الاقتصادي يتمثل في الإنفاق الاستهلاكي، فالدعم أغلبه وُجه إلى الاستهلاك اليومي الغذائي وغيره مع إهمال واضح للتمكين الاقتصادي، فقلما وجه دعمٌ مالي للمشروعات الصغيرة وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي، فالإنفاق الاستهلاكي هو إنفاقٌ دائمٌ ومستمر استمرار اللجوء، وهذا ما يشكل هدرًا حقيقيًا للتمويل إضافةً إلى جعل اللاجئين تحت رحمة استمرار التمويل.

إن إغفال قضايا التمكين على حساب الإنفاق الاستهلاكي قد يكون له بعض المسوغات، منها ما هو موضوعي والآخر ذاتي، فأول الأسباب يتمثل في أنه كان من غير المتوقع أن تطول أزمة اللجوء، فخلال مراحل اللجوء القصيرة لا يكون من المجدي العمل على برامج التمكين الاقتصادي بل يجب التركيز على المساعدات العاجلة إلى حين انتهاء اللجوء، وهذا ما يمكن ملاحظته في حالات اللجوء نتيجة الكوارث الطبيعية أو النزاعات المحدودة، ففي بداية الأزمة السورية لم يكن من المتوقع أن يطول أمدها سنوات.

ومن الأسباب الذاتية لإحجام التمويل عن التوجه لمشروعات التمكين، عدم وضوح مفهوم التمكين في الجانب النظري والجانب التطبيقي، فغالبًا ما يجري الخلط بين مفهوم التمكين وبعض المفاهيم الأخرى

(18) . نقص التمويل يؤثر على الاستجابة الإنسانية للاجئين السوريين والنازحين داخليا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 11 سبتمبر 2018م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/ul4E>

(19) . بن باركر، التحقيق الأمريكي في فساد المعونة عبر الحدود السورية يزداد عمقًا، شبكة الأنباء الإنسانية، 9 مايو 2016م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/ce4lg>

كمفهوم المشاركة والتوظيف والتفويض وغيرها من المفاهيم الأخرى المرتبطة والمتقاطعة بشكل أو بآخر مع التمكين، وهذا الخلط من شأنه إضعاف فاعلية التمكين ومن شأنه إفراغ برامج التمكين من فاعليتها الاجتماعية والاقتصادية، وهنا لا ندعي غيابًا تامًا لبرامج التمكين الاقتصادي عن اللاجئين السوريين، فهذه البرامج موجودة إلا أنها لم ترق لتكون سياسةً اقتصاديةً عامةً موجهةً للاجئين، بل اقتصر على محاولات هنا أو تجارب هناك، ففي لبنان والأردن وتركيا وغيرها من دول اللجوء جرى القيام بمشروعات للتمكين الاقتصادي إلا أنها بقيت برامج يعوزها التكامل وتفتقر إلى آليات العمل والتنفيذ المتسلسل.

### أفاق تمكين اللاجئين السوريين

يعد تمكين اللاجئين السوريين قضيةً ناجحةً اجتماعيًا واقتصاديًا قابلةً للتنفيذ وفق مدارس التمكين المختلفة، المثالية والنفعية والنخبوية، فعلى الرغم من الحاجة إلى التدريب والتأهيل والتنظيم وغيرها من مقومات نجاح برامج التمكين الاقتصادي فإن المعطيات الذاتية والموضوعية ذات الصلة باللاجئين السوريين تشي باحتمالية عالية للنجاح، لا سيما أن البيانات والمعطيات الواردة من دول اللجوء توضح جليًا فرص النجاح المرتفعة لبرامج التمكين، وفي ما يأتي أهم المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها للتنبؤ بنجاح برامج التمكين الاقتصادي للاجئين السوريين.

- **توافر التمويل:** إن التمويل الأممي والإقليمي والمحلي الموجه لدعم اللاجئين المقدر بمليارات عدة من الدولارات الأميركية سنويًا يشكل فرصةً كبيرةً للمباشرة في برامج التمكين، لا سيما إذا توافرت القناعة بتحويل التمويل من الجانب الاستهلاكي الآني إلى محور التمكين، وهنا يجب التأكيد أن تمويل برامج التمكين من شأنه توفير مبالغ ضخمة كون تمويل هذه البرامج يكون لمرة واحدة فقط بينما الدعم الاستهلاكي مستمر.
- **قنوات الاتصال والتنسيق:** تحتاج برامج التمكين إلى درجة عالية من الترابط والتواصل والتنسيق وهذا ما قد يشكل عقبةً أمام هذه البرامج لا سيما أن اللاجئين موزعون في دول عدة ومخيمات متفرقة، وهذه العقبة يمكن حلها من خلال شبكة المنظمات الإغاثية والإنسانية المنتشرة في دول اللجوء كافة، ومن ثم تشكل هذه المنظمات حلقة وصل ما بين إدارة هذه البرامج والمستفيدين، ويمكن أن تشكل أداة تنفيذ ومراقبة وتوجيه للبرامج لا سيما إذا جرى تأهيل كوادر هذه المنظمات للقيام بهذه المهمة.
- **إنتاجية اللاجئين:** يمتاز اللاجئون السوريون بقدرة إنتاجية مرتفعة نسبية لا سيما أن قسمًا كبيرًا منهم ذو خبرة مهنية أو أكاديمية، وقسمًا منهم يشارك فعليًا في عجلة الإنتاج المحلية في دول اللجوء، إلا أن هذه المشاركة منخفضة الفاعلية تجاه تحسين واقعهم كون أغلبهم يعملون بشكل غير رسمي وغير منظم، فوفقًا لدراسة أعدها مركز نشرة الهجرة القسرية التابع لجامعة أوكسفورد فإن اللاجئين السوريين حققوا لدول اللجوء مجتمعةً زيادةً في الناتج المحلي الإجمالي عام 2018م<sup>(20)</sup> 25 مليار دولار أميركي إلا أن استفادة اللاجئين من هذه الزيادة كانت محدودةً بسبب أوضاع العمل والاستغلال من بعض أرباب العمل.

(20) . شيلينغز، توبياس. آثار مساعدة اللاجئين السوريين في الاقتصاد الكلي. نشرة الهجرة القسرية، 2019م، متاح على الرابط:

<https://cutt.us/vwJEX>



## محاوَر تمكين اللاجئين السوريين

تتسم برامج التمكين بالمرونة التي تعدّ شرطاً للفاعلية، وبذلك تشكل المرونة سمةً وشرطاً في آن معاً، وهي تعني أن البرامج الناجحة في بيئة ما قد لا تنجح في بيئة أخرى، فلكل بيئة برامجها الخاصة التي تتناسب مع خصائص الأفراد المستفيدين الاقتصادية والاجتماعية، وكلما كانت البرامج متناعمةً مع الواقع الفعلي للمستفيدين ازدادت الفاعلية ووضح الأثر، وعموماً تشترك برامج التمكين الاقتصادي أغلبها في المحاور العامة، وتختلف عن بعضها في التفاصيل التنفيذية، وفي ما يأتي أهم المحاور التي يمكن أن تنطلق منها أي برامج تمكين موجهة للاجئين السوريين.

### المشروعات الصغيرة:

تشكل المشروعات الصغيرة أحد أهم محاور التمكين الاقتصادي التي أثبتت فاعليتها واضحةً في إدخال المستفيدين في العملية الإنتاجية، وتمتاز هذه المشروعات بعدم حاجتها إلى خبرة إدارية وتنظيمية متخصصة، إضافةً إلى سهولة مباشرتها، وقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، وتشكل ميداناً مهماً لتطوير المهارات الفنية والإدارية والتنظيمية والتسويقية وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي.

وتشكل المشروعات الصغيرة علاجاً فاعلاً لمشكلة البطالة والفقر، وتنعكس آثارها الإيجابية على المجتمع ككل من خلال تحريك الدورة الإنتاجية وعلى الاقتصاد الكلي من خلال قدرتها على تحفيز الطلب والعرض في الاقتصاد فضلاً عن دورها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن في هذا الإطار استعراض بعض نتائج عدد من الدول المتقدمة منها والنامية في مجال الاعتماد على المشروعات الصغيرة والاستفادة من هذه التجارب من دون استنساخها، بحيث يمكن البناء على هذه التجارب، ففي دول عدة كاليابان وماليزيا وفرنسا وكوريا والصين وغيرها تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وتستوعب ما يزيد على 50% من فرص العمل<sup>(21)</sup>، وفي الولايات المتحدة الأميركية يوجد 30,2 مليون منشأة صغيرة بما يعادل 99% من إجمالي عدد الشركات والمنشآت العاملة في البلاد، ويجري تشغيل 22 مليون منشأة منها بشكل فردي أي من دون وجود أي عاملين باستثناء المالكين، وتستوعب هذه المشروعات ما يقارب نصف القوى العاملة في البلاد بنسبة 49,2% وتوفر وظائف جديدة سنوياً بنسبة تقارب 65% من إجمالي الوظائف الجديدة، ما قد يصل إلى مليوني وظيفة سنوياً<sup>(22)</sup>، والأثر ذاته تتركه المشروعات الصغيرة في الدول النامية، في الأردن تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة 98% من إجمالي عدد المنشآت في المملكة، وتوظف 60% من القوى العاملة المحلية، وتساهم بـ 50% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(23)</sup>.

(21). بن دادة خيرالدين، تحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2012م، ص 31.

(22). موقع إحصائيات المشاريع الصغيرة، Small Business Statistics، متاح على الرابط: <https://cutt.us/ChZLf>

(23). الوليدات، عريب عبد الرحمن. أمل محمد علي الخاروف، «دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مادبا(2010-2014)»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية- المجلد 46، العدد 1، ملحق 1، 2019م.

لا يشترط في المشروعات الصغيرة أن تكون إنتاجيةً، فنوعية المشروعات ونطاق عملها تفرضه أوضاع اللاحقين الموضوعية والذاتية، وبيئة لجوئهم الاجتماعية والاقتصادية، فالمشروعات الموجهة لللاحقين في الريف تختلف عن تلك الموجهة لللاحقي المدن، فمشروعات الريف قد تكون في جلها زراعيةً أو ذات صلة بتربية الحيوانات أو صناعات بسيطةً معتمدةً على المنتجات الريفية، بينما في المدن قد يغلب الطابع الخدمي والتجاري، ومن الجدير بالذكر أن المشروعات الصغيرة من شأنها توليد مزيد من المشروعات الجديدة، وتشكل حلقة إنتاج متكاملة، بحيث تكون مخرجات بعض المشروعات مدخلات لأخرى وهكذا، فمشروعات تربية الأبقار والأغنام من شأنها حث البيئة على افتتاح مشروعات تصنيع أجبان وألبان نتيجة زيادة العرض من المنتجات الريفية.

وغالبا ما تقوم الجهات الراعية لبرامج التمكين الاقتصادي بتجنب التمويل النقدي المباشر، فتعمد إلى توفير المستلزمات الضرورية لافتتاح المشروع، كإجراء بعض رؤوس الماشية للفلاحين أو توفير البذور ومستلزمات الزراعة أو مستلزمات ورشات الخياطة وصالونات الحلاقة وغيرها، وغالبا ما يشترط لاستمرار الدعم والتمويل تقديم كشوف دورية عن العمل، فقد يلجأ بعض إلى بيع المستلزمات أو إتلافها ولذلك عادةً ما تقوم الجهات الراعية باشتراط الجديدة في العمل لاستمرار الدعم؛ وهنا لا بد من الإشارة إلى نقطة مهمة، هي أن الانتقال من الدعم الاستهلاكي إلى الدعم الإنتاجي لا يجب أن يحدث مباشرةً، بل على مراحل متدرجة ومتسلسلة، فقطع الدعم الاستهلاكي مباشرةً وبالكامل من شأنه إدخال اللاحق في أزمة مالية قد يضطر معها إلى ترك المشروع والبحث عن عمل يدر مالا بشكل أسرع أو قد يبيع مستلزمات الإنتاج، فلا بد من الاستمرار بتقديم الدعم الغذائي والاستهلاكي إلى حين بدء المشروع بدر الدخل.

## حاضنات الأعمال:

تشكل حاضنات الأعمال إحدى المحاور الرئيسة في برامج التمكين، ويتمثل الهدف الرئيس لها في توفير الدعم بشتى أشكاله لرواد الأعمال ولأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعرف حاضنات الأعمال بأنها منظومة عمل متكاملة تعمل على توفير المتطلبات اللازمة لبدء المشروع، وتنطوي هذه المنظومة على شبكة من الاتصالات تهدف إلى الترابط مع مجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة متخصصة توفر الدعم بهدف زيادة نسبة نجاح المشروعات الملتحقة بها، وكذلك التغلب على المشكلات التي قد تؤدي إلى فشلها، ما استوجب احتضان تلك المشروعات، وتوفير الأوضاع المواتية لنشأتها واستمرارها من خلال هيئات وجهات توفر أشكال المساعدات كافة، بدءًا بدراسات الجدوى ومصادر التمويل، مرورًا بالاستثمارات الصناعية والتسويقية وصولًا إلى خدمات التسويق والتصدير.

ومن ثم فإن حاضنات الأعمال تشكل رديفًا مهمًا لبرامج التمكين الاقتصادي من خلال تأمين حزمة متكاملة من الخدمات والاستشارات والتسهيلات وآليات الدعم والمساندة لمدة زمنية محددة تسمى (مدة الاحتضان)، ليتمكنوا بعدها من الاعتماد على أنفسهم، والخروج إلى سوق العمل وإقامة مشروعاتهم التنموية الصغيرة خارج الحاضنة، وتهدف الحاضنة إلى تمكين أصحاب المشروعات الصغيرة من التعرف إلى الإمكانيات والقدرات التي يمتلكونها في الإدارة وتأسيس المشروعات، وذلك لاكتشاف القدرات الإبداعية



الكامنة في داخلهم وترجمة أفكارهم إلى مشروعات إنتاجية متميزة. وتراوح مدة التحاق المشروع بالحاضنة ما بين ستة أشهر إلى ثلاث سنوات تبعاً لنوع المشروع وقدرته على إكمال دورة نموه الاقتصادي، ويمكن لأصحاب المشروعات القائمة الاستفادة من النشاط المقدم من خلال الحاضنات، وتقدم «الحاضنة» للمستفيدين مساعدات في التسويق والحسابات والإدارة المالية، وتتيح لهم التواصل مع مستثمرين آخرين وحلفاء إستراتيجيين في السوق، فضلاً عن توفير طاقم استشاري ورقابي، وإدارة حقوق «الملكية الفكرية» للمشروعات، إضافة إلى تسهيل عملية الاقتراض من البنوك.

وتبعاً لذلك، فقد تشكلت حاضنات الأعمال Business Incubators بوصفها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات، وقد بدأت تمارس أعمالها في عدد من البيئات منها المتقدمة ومنها النامية محققة أهدافها ومتطلعة إلى ممارسة دور إستراتيجي يتمحور حول مساهمتها في وصول تلك الحاضنات إلى مصاف الشركات المتقدمة ذات الموارد والقدرات الفريدة من نوعها التي تؤهلها لامتلاك عدد من المزايا التنافسية، فضلاً عن المساهمة المباشرة في إشباع الجزء الأساسي والمهم من الحاجات والرغبات المتجددة لدى العملاء، ومساهمتها في تحقيق المتطلبات التنموية القائمة على خلق عدد من فرص العمل، وزيادة حجم التشغيل والمبيعات، وتوطين المشروع في البيئة المحلية له بعد مغادرته الحاضنة.

أثبتت حاضنات الأعمال فاعلية كبيرة في دعم اقتصاد الأفراد واقتصاد الحكومات والمجتمعات في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية، ففي وقتنا الحالي يزيد عدد حاضنات الأعمال في العالم على 3500 حاضنة، مدعومة مباشرة من الحكومات المحلية للدول، وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول من حيث عدد حاضنات الأعمال لديها بما يقارب 950 حاضنة تليها مباشرة كل من الصين واليابان<sup>(24)</sup>.

وفي ما يخص اللاجئين السوريين فإن هذه الحاضنات تشكل مساراً مهماً من مسارات الدعم الموجه لتمكين اللاجئين وإتاحة الفرصة أمامهم للخروج من عباءة الدعم المادي والعيني الاستهلاكي والتحول إلى الإنتاج الحقيقي، وبخاصة لأولئك اللاجئين الذين لا يملكون الموارد المالية الكافية لافتتاح مشروعاتهم الخاصة إضافة إلى من تعوزهم الخبرة والمهارة المتعلقة بإدارة المشروعات وتنظيمها.

## التدريب:

يشكل التدريب جوهر برامج التمكين الاقتصادي، فمن دونه تفقد البرامج فاعليتها وتراجع مستويات الأداء وقد ينتهي الأمر بها بالفشل، فقبل البدء بأي تأهيل اقتصادي وأي مباشرة فعلية يجب التأكد من توافر الخبرة اللازمة والكافية لدى المستفيدين من البرامج، وقد تستمر برامج التدريب أسابيع قليلة وقد تصل إلى أشهر، وذلك تبعاً لنوعية التدريب ونوعية المشروعات التي يجري تدريب المستفيدين على إدارتها وتشغيلها وتنظيمها.

ويعرف التدريب بأنه عملية رسمية أو غير رسمية تجري في قاعات مخصصة أو بين المدرب والمتدرب

(24) . عبد الرزاق، فوزي. «إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية». حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز زيادة الأعمال، 9-11/9/2014م، الرياض.

مباشرةً في مكان العمل، وفق خطط معدة مسبقاً، بهدف تأهيل المتدربين على افتتاح مشروعاتهم الخاصة وإدارتها، وبقدر ما تكون محاور التدريب ذات صلة وثيقة بواقع المتدربين ينعكس ذلك إيجاباً على أدائهم وفاعلية مشروعاتهم، ولا يشترط في التدريب أن يجري بطرائق تقليدية ضمن قاعات ومراكز تدريبية، فعدد الالجئين الكبير لا يسمح بهذه الأنماط إضافةً إلى أن فاعلية التدريب النظري تعد منخفضةً نسبياً، فبرامج التدريب يمكن أن تكون في المشروعات التي يفتتحها الالجون، فالتدريب هنا ليس سابقاً للمشروع بل موازياً له.

ويمكن تقسيم التدريب إلى محاور عدة تبعاً لنوعية المشروعات، فالمشروعات الريفية لا تحتاج إلى تدريب عملي واسع بل تحتاج إلى تدريب ذي صلة بالإدارة والتسويق، ومشروعات أخرى تحتاج إلى تدريب عملي كورشات الخياطة وصالونات الحلاقة وغيرها، وهنا لا بد من تأكيد وجوب التزام برامج التدريب ببعض المبادئ الأساسية التي تضمن نتائج سريعةً وتحقق المنفعة المرجوة وتتلخص هذه المبادئ بالنقاط الآتية:

- المشاركة: ويقصد بها مشاركة المتدرب في النشاط العملي المتعلق بالتدريب، فكلما شارك المتدرب عملياً زادت المعارف المكتسبة، وهذا المبدأ يمكن الوصول إليه من خلال تنفيذ التدريب داخل مشروعات الالجئين.
- التكرار: فالتكرار يساعد المتدرب على استيعاب ما دُرّب عليه، وفي هذا الإطار يرى علماء النفس بأن التكرار تكون له فاعليته الكبرى في حال كان على مراحل متباعدة نسبياً.
- الواقعية: فتركيز محاور التدريب على الجوانب العملية والابتعاد بقدر الإمكان عن الجوانب النظرية يساهم في تعميق الفائدة.
- التغذية العكسية: يحتاج المدرب إلى تيار من المعلومات المرتدة التي توضح له مدى تطور المتدربين، فهذه المعلومات يمكن لإدارة التدريب معرفة جوانب القصور والعمل على إزالتها.

### أساسيات برامج التمكين الاقتصادي

تنطلق برامج التمكين الاقتصادي من جملة مبادئ وأساسيات تضمن نجاحها وتحقق الفائدة المرجوة منها، وبالمقابل فإن إهمال هذه المبادئ من شأنه إلحاق الفشل بها فضلاً عن الخسارة المادية وتراجع ثقة الالجئين بفاعلية هذه البرامج الأمر الذي يقود إلى ضعف التعاون معها مستقبلاً، وفي ما يأتي أهم المبادئ والأساسيات التي يجب أن تركز عليها برامج التمكين الاقتصادي.

- مراعاة النطاق: يقصد بالنطاق البيئة المحلية للالجئين، فلكل بيئة خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية، فتناغم برامج التمكين مع هذه البيئة شرطٌ أساسي للنجاح، والنطاق يشمل البيئة القانونية والتشريعية للبلد المستضيف، هذه العوامل كلها يجب أن تأخذ بالحسبان قبل المباشرة ببرامج التمكين، وهذا ما يجب أن يحدث في مرحلة التخطيط، وتتطلب مراعاة النطاق الحرص على عدم تضرر المجتمعات المحلية للدول المضيفة من

برامج التمكين، فالواقع الأمثل أن تكون هذه البرامج مكملَةً للبيئة الاقتصادية المحلية وليست مناقضةً لها، فمشروعات صناعة الخضروات المعلبة وبيعها تعد غير مجدية في البيئات الريفية، ومشروعات زراعة التبغ وتصنيعه تحتاج إلى موافقات حكومية وقد تكون غير مسموحة للاجئين.

- دراسة الجدوى: تهدف برامج التمكين إلى توفير دخل ثابت ومنتظم للاجئين، فأى برنامج أو مشروع لا يحقق هذه الغاية يعد فاشلاً وهدراً للوقت والمال، ودراسة الجدوى تشمل الاهتمام بإمكانية توافر المواد الأولية للمشروع إضافةً إلى إمكانية تسويق الإنتاج وتصريفه وذلك في حال المشروعات الإنتاجية، فمشروعات الصناعات التقليدية كالفخار وأطباق القش وغيرها من المنتجات التراثية قد لا تلقى رواجاً واسعاً في البيئات الريفية بعكس المدن، تسويق مثل هذه المنتجات يعد مهمةً شاقةً ما لم يُدرَس السوق المستهدف بدقة وعمق، ويمكن مساعدة المستفيدين في طرائق حساب الجدوى الاقتصادية وتدريبهم عليها لا سيما تلك التي لا تحتاج إلى تخصص وتشكل معايير بسيطةً لتقييم الجدوى كمدة الاسترداد مثلاً.
- ملاءمة المستفيدين: لا يمكن لبرامج التمكين أن تنجح ما لم يكن هناك تعاونٌ وتجاوبٌ عالٍ من المستفيدين، فهي قاصرةٌ عن تحقيق أي نفع من دون قناعة اللاجئين بهذه البرامج، إضافةً إلى ملاءمتها لهم، ولذلك يجب التشاور مع المستفيدين قبل البدء بتمويل المشروعات وتنفيذها، ويجب الأخذ بالحسبان قدراتهم وميولهم الفردية، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم اللاجئين إلى فئات وفقاً للمهن التي كانوا يمارسونها قبل اللجوء، والعمل على دعمهم في مشروعات مشابهة لما كانوا يقومون به ويتقنونه، وهذا الأمر يحقق تفاعلاً جيداً إضافةً إلى توفيره التدريب ففي مثل هذه الحالات تنخفض الحاجة إلى التدريب والتوجيه كون المستفيد لديه خبرةً سابقةً.

### آثار فشل برامج التمكين الاقتصادي

لا يجوز النظر إلى برامج التمكين على أنها تجربةٌ قد تحمل النجاح أو الفشل، وأنه في حال فشل التجربة يمكن معاودةً أخرى وهكذا، فالفشل في مثل هذه البرامج ينطوي على خطر كبير وعلى مستويات عدة وقد يكون في بعض الحالات من الصعوبة بمكان إعادة التجربة، لذلك يجب إيلاء دراسة البرامج الدقة الكافية قبل المباشرة بها، ويمكن توضيح الآثار السلبية الناجمة عن فشل برامج التمكين بالنقاط الآتية:

- تراجع مستوى التمويل: فالجهات المانحة قد تحجم عن الاستمرار في التمويل في ظل برامج فاشلة أو منخفضة الفاعلية ويصبح إقناعها بإعادة التمويل أمراً عسيراً، ما قد لا يسمح بإعادة التجربة.
- تراجع ثقة المستفيدين: إن مباشرة اللاجئين بمشروعات فاشلة أو منخفضة الفاعلية من شأنه إضعاف ثقتهم بإدارة هذه البرامج وقد يفهم هذا الفشل على أنه استهتارٌ وعدم تقدير لوقتهم وجهدهم، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تعاونهم مستقبلاً مع هذه الإدارة أو مع غيرها، ومن ثم يصبح إدخالهم في برامج أخرى أمراً بالغ الصعوبة.
- تعزيز الاتكالية: تؤدي المشروعات والبرامج الفاشلة إلى قناعة اللاجئين بأن العمل



في متغيرات اللجوء أمرٌ غير مجد، وقد يقودهم إلى ردة فعل سلبية تجاه قضايا العمل والتمكين بشتى أشكاله، وقد يقودهم إلى المغالاة في الاعتماد على المساعدات المباشرة ذات الطابع الاستهلاكي.

ولذلك لتجنب هذه الآثار يجب تأكيد ضرورة الالتزام بأساسيات برامج التمكين وإيلاء التخطيط الأهمية الكافية، إضافةً إلى تعزيز المتابعة والرقابة في أثناء التنفيذ ورصد أي انحراف عن المخطط فور وقوعه والعمل لتصحيحه، وتفعيل التغذية العكسية في كل مرحلة من مراحل البرنامج.

ختامًا: يمكن القول بأن التمكين الاقتصادي هو الحل الأمثل للاجئين السوريين إذ يمكنهم من الاعتماد على الذات وتحريك عجلة الإنتاج في المجتمع وتقديم صناعات جديدة للمجتمعات المضيفة مما يحقق تنميةً اقتصاديةً حقيقيةً لهذه المجتمعات ودعمًا لعملية التنمية فيها؛ وهو ما حدث بالفعل في كثير من الدول، حيث ساهم اللاجئون السوريون بأنواع مميزة من الاستثمارات الاقتصادية في مجالات متعددة، وصناعات دمشقية أصيلة مثل صناعة الحلويات السورية والصابون والحلي والسجاد وغيرها من الصناعات التي يتميز بها السوريون عن غيرهم، إذًا فإن التمكين الاقتصادي لا يحقق النجاح للاجئين السوريين فقط وإنما يفتح الباب أمام الدول المضيفة للاستفادة من الموارد البشرية المميزة التي تمتلك كثيرًا من الخبرات في المجالات المختلفة التي يمكن الاستفادة منها بأفضل الطرائق الممكنة.

إن اهتمام دول العالم بالمشروعات الصغيرة مكنها من تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وتمكين اللاجئين السوريين يفتح لهم المجال لحياة جديدة وأمنة ليكون لديهم الفرصة في تحقيق طموحاتهم والاعتماد على أنفسهم بدلًا من الاعتماد المستمر على المنظمات الإنسانية، إن ما يمتلكه السوريون من طاقات بشرية وخبرات تمكنهم من الوصول إلى النجاح المنشود في الصناعات التي يجيدونها كافة، وهو ما ثبت بالفعل في مختلف دول العالم المضيفة للاجئين، فعندما أتاحت لهم الفرصة لإقامة مشروعاتهم الخاصة تمكنوا من تحقيق نجاحات مذهلة.



## المبحث الثالث

## الدراسة الميدانية

يتمثل مجتمع الدراسة في اللاجئين السوريين في مختلف دول اللجوء، ولإنجاز هذه الدراسة وزع الباحث 450 استمارة استبانة على مفردات المجتمع بشكل عشوائي، وجرى استرجاع 378 استمارةً صالحةً للتحليل الإحصائي، ولتحليل نتائج الاستبانة استخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي SPSS النسخة 25.

نتيجةً لقلة الدراسات السابقة ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي للاجئين السوريين صمم الباحث الاستبانة بناءً على ما تقتضيه منهجية البحث العلمية، وعُرضت الاستبانة على عدد من الأساتذة المختصين بالشأن الاجتماعي، وعُدلت بناءً على ملاحظاتهم، وخرجت بشكلها النهائي مؤلفة من ستة أقسام موزعة على الشكل الآتي:

عدد العبارات	المحور
العبارات من 1 - 7	البيانات الشخصية
العبارات من 8 - 17	الواقع الاقتصادي للاجئين
العبارات من 18 - 27	واقع التدريب
32 - 28	الواقع الصحي
37 - 33	الواقع الاجتماعي
41 - 38	واقع خدمات المنظمات الإنسانية

### ثبات أداة الدراسة وصدقها

تأكد الباحث من ثبات أداة الدراسة وصدقها، وذلك من خلال طريقة (كرونباخ ألفا) التي تهدف إلى تحديد صدقية الاستبانة، من حيث الحصول على النتائج نفسها إذا أعيد توزيعها أكثر من مرة، في الشروط نفسها، وهذا الاختبار يأخذ قيمًا بين (0-1)، وتشير القيم التي تقل عن 0,6 إلى عدم موثوقية المقياس المستخدم.

وفيما يأتي نتائج اختبار (كرونباخ ألفا) لكل محور من محاور الاستبانة وللاستبانة ككل.

المحاور	عدد العبارات	مقياس الثبات	النتيجة
البيانات الشخصية	7	0,681	مقياس الثبات للمحاور على حدة وللمقياس ككل مقبولة كونها أعلى من القيمة المعيارية المستوية لـ 0,6
الواقع الاقتصادي	10	0,772	
واقع التدريب	10	0,754	
الواقع الصحي	5	0,722	
الواقع الاجتماعي	5	0,701	
المنظمات الإنسانية	4	0,699	
الكلي	41	0,676	

### الاختبارات الوصفية للعينة المدروسة

تهدف الاختبارات الوصفية إلى قياس النمط السائد في كل حالة أو محور في الاستبانة، وذلك بهدف الوقوف على حقيقة وضع اللاجئين والانطلاق من هذا الواقع في أي سياسة مستقبلية، وفي ما يأتي سنبين الاختبارات الوصفية لكل محور من المحاور.

- الإعالة: 84,9% من المستجوبين معيلون لأسرهم، مقابل 14,1% غير معيلين.
- الدرجة العلمية: 36,8% غير متعلم و32,8% متعلم و6,6% حاصل على شهادة معهد و22,8% حاصل على شهادة جامعية و1,1% على شهادة عليا، والمتوسط الحسابي للدرجة العلمية 2,63 بانحراف معياري قدره 1,61، وذلك بافتراض أن غير متعلم يقابل الرقم 1 والشهادة العليا تقابل الرقم 6 بمعنى أن مستوى التعليم العام لا يتجاوز الشهادة الإعدادية.
- العمل: 39,7% من المستجوبين يعملون، مقابل 60,3% لا يعملون، الأغلبية من دون عمل.
- مصدر الدخل: 45% يحصلون على دخلهم من العمل، مقابل 55% من مصادر أخرى تتمثل في المساعدات الإنسانية والدعم العائلي والمدخرات السابقة وطرائق أخرى.
- متوسط الدخل: 15,9% يحصلون على أقل من 100 دولار شهرياً و41% بين 100 و300 دولار، مقابل 29,1% بين 300 و500 دولار و14% أكثر من 500 دولار، والمتوسط الحسابي





- للدخل 2,41 بما يعادل 200 دولار شهرياً بانحراف معياري قدره 0,917.
- التدريب: 81,5% من المستجوبين لم يخضعوا لأي تدريب بعد خروجهم من سورية، مقابل 18,5% تلقوا تدريباً.
- المساعدات الإنسانية: 30,7% يتلقون مساعدات إنسانيةً بشكل دائم أغلبها مساعداتٌ غذائيةٌ، مقابل 69,3% لا يتلقون أي مساعدات دائمة من المنظمات الإنسانية.
- العلاقة مع السكان المحليين: أجاب 51,3% من المستجوبين أنهم لا يتعرضون لأي مضايقات من السكان المحليين، بينما 13,2% قالوا بأنهم يتعرضون لمضايقات بينما 35,5% أجابوا بالحياد حول هذه المسألة.
- معوقات العمل: أجاب 79,1% من المستجوبين أن اللغة الأجنبية تمثل أكبر معوقات الانخراط في سوق العمل، بينما 11,2% اختاروا عقبة عدم وجود فرص عمل في مناطق إقامتهم، فيما اختار 9,7% منهم أسباباً أخرى تتمثل في عدم توافر الأوراق الثبوتية وعدم وجود الخبرة المهنية اللازمة.

### اكتشاف العلاقات بين المتغيرات والمحاور

تمثل العلاقة بين المحاور والمتغيرات أهميةً بالغَةً من ناحية معرفة نوعية العلاقة السائدة في حال وجودها، فعلى سبيل المثال في حال اكتشاف علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر والعمل يمكن القول بأن برامج التمكين يجب أن تركز على الشريحة العمرية الأكثر بعداً عن العمل، وهكذا بالنسبة إلى باقي المتغيرات، وفي ما يأتي ندرس إحصائياً وجود علاقات ارتباط معنوي بين أبرز المتغيرات المختبرة في الاستبانة.

- الجنس والعمل: من خلال جداول التقاطع نجد النتيجة الآتية:

الجنس * هل تعمل حالياً؟ Crosstabulation				
		Count		
		هل تعمل حالياً		Total
		نعم	لا	
الجنس	ذكر	120	98	218
	أنثى	30	130	160
Total		150	228	378

من جدول التقاطع السابق، نجد أن 130 أنثى لا تعمل مقابل 98 ذكراً لا يعمل، ولاختبار وجود علاقة معنوية بين متغير الجنس ومتغير العمل لجأ الباحث إلى اختبار الارتباط.

Correlations			
		الجنس	هل تعمل حالياً؟
الجنس	Pearson Correlation	1	.367**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	378	378
هل تعمل حالياً	Pearson Correlation	.367**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	378	378
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			



يتضح من جدول الاختبار أعلاه أن قيمة Sig 0.367 وهي أكبر من القيمة المعيارية 0,01 ومن ثم لا توجد علاقةً معنويةً ذات دلالة إحصائية بين متغيري الجنس والعمل، والاختلاف في أعداد العاطلين عن العمل بين الذكور والإناث يرجع إلى عامل المصادفة، لذلك فبرامج التمكين لا يجب أن تميز بين الذكور والإناث.

● العمر والعمل: من خلال جداول التقاطع نجد النتيجة الآتية:

العمر* هل تعمل حالياً؟ Crosstabulation				
Count				
		هل تعمل حالياً؟		Total
		نعم	لا	
العمر	18-30	67	110	177
	31-40	56	49	105
	41-50	20	42	62
	51-60	6	25	31
	أكبر من 60	1	2	3
Total		150	228	378

من جدول التقاطع السابق نلاحظ أن نسب البطالة الأعلى بين اللاجئين هي للشرائح العمرية الأصغر، وتتناقص مع تزايد العمر، واختبار وجود علاقة معنوية بين متغير العمر ومتغير العمل لجأ الباحث إلى اختبار الارتباط.

Correlations			
		هل تعمل حاليًا	العمر
هل تعمل حاليًا	Pearson Correlation	1	.078
	Sig. (2-tailed)		.130
	N	378	378
العمر	Pearson Correlation	.078	1
	Sig. (2-tailed)	.130	
	N	378	378

يتضح من جدول الاختبار أعلاه أن قيمة Sig 0.130 هي أكبر من القيمة المعيارية 0,01، ومن ثم لا توجد علاقةً معنويةً ذات دلالة إحصائية بين متغيري العمر والعمل، والاختلاف في أعداد العاطلين عن العمل بين الشرائح العمرية يرجع إلى عامل المصادفة، لذلك فبرامج التمكين لا يجب أن تميز بين الشرائح العمرية، ويجب أن تتساوى مختلف الشرائح بمستوى الدعم الاقتصادي.

- الدرجة العلمية والعمل: من خلال جداول التقاطع نجد النتيجة الآتية:



الدرجة العلمية * هل تعمل حالياً؟ Crosstabulation				
Count				
		هل تعمل حالياً؟		Total
		نعم	لا	
الدرجة العلمية	غير متعلم	35	104	139
	شهادة إعدادية	34	36	70
	شهادة ثانوية	21	33	54
	معهد متوسط	16	9	25
	شهادة جامعية	41	45	86
	دبلوم وما فوق	3	1	4
	<b>Total</b>	<b>150</b>	<b>228</b>	<b>378</b>

نلاحظ من جدول التقاطع أن عدد العاطلين عد العمل كنسبة من المستجوبين أعلى ما تكون لدى غير المتعلمين ولدى أصحاب الشهادات العليا ما فوق الدبلوم، وهذا ما يقودنا إلى أنه في حال وجود علاقة بين متغير العمل والدرجة العلمية فهي علاقة ليست بالضرورة من الدرجة الأولى، ولاختبار وجود علاقة معنوية بين متغير الدرجة العلمية ومتغير العمل لجأ الباحث إلى اختبار الانحدار.

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	37.385	1	37.385	14.914	.000 <sup>b</sup>
	Residual	942.501	376	2.507		
	Total	979.886	377			
a. Dependent Variable: الدرجة العلمية						
b. Predictors: (Constant), هل تعمل حالياً						

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.663	.279		13.129	.000
	هل تعمل حالياً	-.643	.166	-.195	-3.862	.000
a. Dependent Variable: الدرجة العلمية						

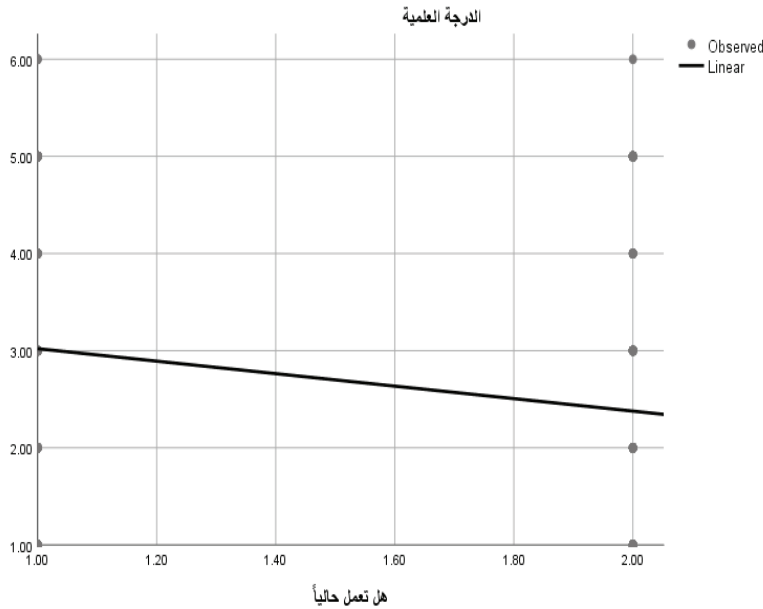


يتضح من جدول تحليل «Anova» ثبات صلاحية النموذج للاختبار، وذلك كون قيمة F المحسوبة البالغة قيمتها 13,129 وهي أعلى من قيمة F الجدولية البالغة 6,90 وقد بلغ مستوى الدلالة 0,00 وهي أقل من القيمة المعيارية 0,05، ويبين التحليل السابق أن الدرجة العلمية تؤثر تأثيراً ضعيفاً في مستوى البطالة بين اللاجئين، إذ بلغت قيمة معامل « -0.195 - Beta » بدلالة قيمة T المحسوبة البالغة -3.862 وقيمتها المطلقة أكبر من قيمة T الجدولية البالغة 2,58 عند مستوى دلالة 0,05، وبما أن قيمة الميل B معنويةً وتساوي -0,643 يمكن القول بوجود علاقة بين الدرجة العلمية والعمل، وهي علاقةٌ عكسيةٌ كون إشارة الميل سالبةً.

ويمكن كتابة معادلة الانحدار بين المتغيرين:

$$Y = 3.663 - 0.643X$$

بحيث تكون Y العمل وX الدرجة العلمية، ولتوضيح شكل العلاقة بشكل آخر لجأ الباحث إلى المخططات البيانية التي تبين شكل توزيع مفردات المتغيرين، وفي ما يأتي بيان لهذا المخطط:



من الشكل أعلاه، نلاحظ أن ميل الخط المعبر عن العلاقة سالب ومن ثم كلما انخفضت الدرجة العلمية ازدادت البطالة بين اللاجئين.

- المساعدات الإنسانية والعمل: من خلال جداول التقاطع نجد النتيجة الآتية:



تتلقى مساعدات من المنظمات الإنسانية* هل تعمل حالياً؟				
Crosstabulation				
Count				
		هل تعمل حالياً؟		Total
		نعم	لا	
تتلقى مساعدات من المنظمات الإنسانية	نعم	31	85	116
	لا	119	143	262
Total		150	228	378

من خلال جدول التقاطع السابق نلاحظ أن نسبة العاطلين عن العمل تتزايد مع تقديم المساعدات الإنسانية، واختبار وجود علاقة معنوية بين متغير المساعدات الإنسانية ومتغير العمل لجأ الباحث إلى اختبار الارتباط.



Correlations			
		هل تعمل حالياً؟	تتلقى مساعدات من المنظمات الإنسانية
هل تعمل حالياً	Pearson Correlation	1	-.176**
	Sig. (2-tailed)		.001
	N	378	378
تتلقى مساعدات من المنظمات الإنسانية	Pearson Correlation	-.176**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	
	N	378	378

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يتضح من جدول الاختبار أعلاه أن قيمة Sig 0.01 وهي مساوية للقيمة المعيارية 0.01 ومن ثم توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين متغيري المساعدات الإنسانية والعمل، وقيمة معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation يساوي - 0.176 وهذا يشير إلى علاقة عكسية لكنها ضعيفة بين تقديم المساعدات الإنسانية والعمل، بمعنى أنه كلما ازداد معدل تقديم المساعدات الإنسانية انخفض معدل العمل وارتفعت البطالة.

## النتائج والتوصيات

خلصت هذه الدراسة من خلال سياقها النظري والتطبيقي إلى جملة من الاستنتاجات نبينها في ما يأتي:

- تشير الاختبارات الإحصائية الوصفية إلى مؤشرات اقتصادية سيئة نسبياً للاجئين السوريين، فأغلب البالغين معيلون لأسرهم، وبدخل شهري لا يتجاوز متوسطه الحسابي 200 دولار أميركي، ونسبة البطالة تتجاوز عتبة 60%.
- تعد المؤشرات الاجتماعية سيئة نسبياً هي الأخرى، فنسبة التعلم منخفضة نسبياً بين اللاجئين، فنسبة التعلم ما دون الشهادة الثانوية تتجاوز 69%، وفي ما يخص التدريب فأكثر من 81% من اللاجئين لم يخضع لأي دورة تدريبية خلال عشر سنوات من اللجوء.
- تتمثل أبرز معوقات الانخراط في سوق العمل في عقبة اللغة الأجنبية.
- لا يمكن عد العلاقة بين اللاجئين والسكان المحليين مثالية، إلا أنها ليست سيئة أيضاً، فنسبة من أجابوا أنهم لا يتعرضون لمضايقات تجاوزت 51%.
- لا يوجد علاقة معنوية بين متغيري الجنس والعمل، ولذلك في أي برامج تمكين اقتصادي موجهة للاجئين يجب المساواة بين الذكور والإناث، كون الجنسين يتماثلان في تأثيرهم بالبطالة وانخفاض الدخل.
- لا يوجد علاقة معنوية بين متغيري العمر والعمل، ولذلك يجب توجيه برامج التمكين الاقتصادي إلى شرائح البالغين جميعهم من اللاجئين ومن دون تمييز بين الشرائح العمرية.
- يوجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين متغيري الدرجة العلمية والعمل وهي علاقة عكسية، بمعنى في ظل ازدياد المستوى التعليمي تنخفض نسبة البطالة، فالشرائح الأقل تعليمياً هي الأقل حظوظاً في العمل، ويمكن تفسير هذا الأمر بتفسيرات عدة، الأول أن حملة الشهادات منخفضة العدد ما يجعل فرصتهم في العمل أعلى، مقابل أعداد كبيرة من غير المتعلمين ما يجعل فرصتهم في العمل ضئيلة، إضافة إلى كون أصحاب الشهادات يملكون خبرة تمكنهم من المنافسة في سوق العمل بعكس غير المتعلمين.
- يوجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين متغيري المساعدات الإنسانية والعمل وهي علاقة عكسية، بمعنى كلما ازداد معدل تقديم المساعدات الإنسانية ازدادت البطالة، ويمكن تفسير هذه العلاقة في كون المساعدات الإنسانية ذات الطابع الاستهلاكي تحرض على الاتكالية.

النقاط السابقة يمكن وصفها بنتائج الدراسة الميدانية، وفي ما يتعلق بنتائج الدراسة النظرية فيمكن القول إنها خلصت إلى جملة من الاستنتاجات تتمثل في النقاط الآتية:

انتشار المساعدات الإنسانية الغذائية والمادية والعينية للاجئين على حساب المساعدات

- الإنتاجية ما جعل مستوى حياتهم مرهوناً باستمرار هذه المساعدات.
- النقص الحاد الكمي والنوعي في برامج التمكين الموجهة إلى اللاجئين.
- قابلية اللاجئين السوريين المرتفعة للتعاون والتفاعل مع أي برامج تمكين موجهة لهم لا سيما أن أثرهم الاقتصادي واضحٌ في اقتصادات الدول المضيفة لهم.
- يساهم اللاجئون السوريون مساهمةً كميةً ونوعيةً في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول المضيفة لهم وذلك في مستوي العرض والطلب ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن استفادة اللاجئين من هذه المساهمة محدودةٌ بسبب عدم وجود قوانين تكفل حقوقهم وكون أغلبهم يضحون بجزء من حقوقهم نتيجة افتقارهم إلى الوضع القانوني السليم.
- لبرامج التمكين الاقتصادي فرصةٌ عاليةٌ للنجاح في بيئات اللجوء المختلفة، وذلك انطلاقاً من أوضاع اللاجئين الذاتية والموضوعية إضافةً إلى توافر متطلبات نجاح هذه البرامج.
- تشكل المشروعات الصغيرة وحاضنات الأعمال المحاور الأهم في برامج التمكين الاقتصادي، ولا تقتصر نتائجها الإيجابية على المستفيدين بل تطلال الاقتصاد الكلي.
- يعد فشل برامج التمكين الاقتصادي ذا آثار سلبية واسعة في المستويات المختلفة، لذلك يجب إيلاء قضية الدراسة والتخطيط الأهمية اللازمة والكافية.
- خطورة استنساخ برامج التمكين ومحاولة تطبيقها في مجتمعات اللجوء، فلكل بيئة برامجها الخاصة بها التي تتناسب وتتناغم مع خصائصها.

## التوصيات

خلصت الدراسة وبناءً على استنتاجاتها إلى جملة من التوصيات تتمثل في النقاط الآتية:

- العمل على استبدال المساعدات الإنسانية ذات الطابع الاستهلاكي بمساعدات إنتاجية كونها دائمة المفعول وعميقة الأثر.
- إيلاء اللاجئين منخفضي المستوى التعليمي اهتماماً زائداً في ما يخص برامج التمكين الاقتصادي، من دون إغفال باقي الشرائح، ولكن نسبة البطالة والفقر أعلى ما تكون لدى غير المتعلمين فيجب تركيز البرامج عليهم.
- الاهتمام بقضايا التدريب كأحد مداخل برامج التمكين الاقتصادي، لا سيما أن اللاجئين أغلبهم لم يخضعوا لبرامج تدريبية خلال مدة لجوئهم.
- الاهتمام بتعليم اللغة الأجنبية للاجئين المقيمين في دول غير عربية، لا سيما تركيا كونها تحوي أعداداً ضخمةً من اللاجئين، وعقبة اللغة تشكل حاجزاً بين اللاجئين وسوق العمل.
- إشراك المنظمات الإنسانية المحلية والعالمية في أي برامج تمكين اقتصادي، كونها ذات قدرة تنظيمية وفنية ولوجستية عالية بحيث يمكن أن تدعم هذه البرامج دعمًا واضحًا من ناحية توفير التمويل وتأمين الإجراءات التنفيذية.
- تأكيد ضرورة وضوح مفهوم التمكين الاقتصادي للجهات الراعية له قبل البدء بالتنفيذ، فالخلط بين التمكين والمفاهيم الأخرى المشابهة له كالتفويض والمشاركة من شأنها



- إضعاف تأثير هذه البرامج.  
التعاون والتنسيق مع الحكومات المحلية للدول المضيفة للاجئين لكسب دعمها وتأييدها  
ودفعًا لعدم حدوث تعارض بين الأهداف الاقتصادية لهذه الحكومات وأهداف برامج  
التمكين.



## المراجع

### الدوريات العلمية:

- البريدي، عبد الله بن عبد الرحمن & نورة بنت محمد الرشيد. «مستويات ومعوقات التمكين». دورية الإدارة العامة، المجلد الثاني والخمسون، العدد الثاني، مارس 2012م، ص 167، متاح على الرابط: <https://cutt.us/wWD6m>
- «التجربة التنموية الكورية وخفايا قصة نجاح». مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 12 سبتمبر 2017م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/8gHGn>
- الوليدات، عريب عبد الرحمن. أمل محمد علي الخاروف، «دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا (2010-2014)»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية- المجلد 46، العدد 1، ملحق 1، 2019م.
- بن دادة خير الدين، تحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2012م، ص 31.
- رزيق، فهيمة كريم. «تمكين الشباب الفرص والتحديات». جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2018م، ص 11، متاح على الرابط: <https://cutt.us/iixpA>

### المواقع الإلكترونية:

- التمكين الاقتصادي للمرأة، البنك الدولي، مايو 2018م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/5oj0j>
- التمكين الاقتصادي للاجئين، الموقع الرسمي لمؤتمر سوريا الدولي للإغاثة والتنمية، تاريخ الزيارة 8 يوليو 2020م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/bYyq1>
- ارتفاع البطالة بين اللاجئين في تركيا إلى 89% بسبب كورونا، شبكة رؤية الإخبارية، 24 مايو 2020، متاح على الرابط: <https://cutt.us/PSaWF>
- أزمة البطالة في مخيمات اللاجئين السوريين، جريدة الأنباء، 22 يوليو 2020م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/0oq77>
- اللاجئون السوريون وسوق العمل الأردني، أخبار الأمم المتحدة، 18 مايو 2015م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/GF0lr>
- بن باركر، التحقيق الأمريكي في فساد المعونة عبر الحدود السورية يزداد عمقًا، شبكة

- <https://cutt.us/ce4lg>: متاح على الرابط: الأنباء الإنسانية، 9 مايو 2016م،
- «تاريخ كوريا». موقع كوريا نت الحكومي، متاح على الرابط: <https://cutt.us/3xiRz>
- تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2019م، الموقع الرسمي للمفوضية، 2020م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/04BXU>
- شيلينغز، توبياس. آثار مساعدة اللاجئين السوريين في الاقتصاد الكلي. نشرة الهجرة القسرية، 2019م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/vwJEX>
- صندوق الاستثمار الفلسطيني يوسع من برنامج التمكين الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، موقع الاقتصادي، 10 أكتوبر 2017م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/u3vkV>
- ضرورة تلبية الاحتياجات الإنسانية في سوريا ودعم اللاجئين في المنطقة، أخبار الأمم المتحدة، 7 مارس 2020م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/MBVa4>
- عبد الرزاق، فوزي. «إشكالية حاضرات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية». حالة حاضرات الأعمال في الاقتصاد الجزائري، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، 9-11/9/2014م، الرياض.
- موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح على الرابط: <https://cutt.us/O2k2K>
- موقع إحصائيات المشاريع الصغيرة، Small Business Statistics، متاح على الرابط: <https://cutt.us/ChZLf>
- مكية، أسامة. استغلال اللاجئين السوريين في دول الجوار: أجور منخفضة وشروط عمل تعجيزية، موقع الحل، 21 سبتمبر 2016م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/aFJso>
- نقص التمويل يؤثر على الاستجابة الإنسانية للاجئين السوريين والنازحين داخليا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 11 سبتمبر 2018م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/ul4E>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، السياسات الداعمة لزيادة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال، 2017م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/bR2sf>



مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية ثقافية تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتمّ بالتنمية الاجتماعية والثقافية، والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، واستنهاض وتمكين الطاقات البشرية السورية، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

ترجمات

[www.harmoon.org](http://www.harmoon.org)

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05